TD/B/51/SC.1/L.2
15 October 2004

ARABIC

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والخمسون

جنيف، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

البند ٤ من جدول الأعمال

اللجنة الأولى للدورة

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

مشروع استنتاجات متفق عليها

إن مجلس التجارة والتنمية،

وقد استعرض تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٤: ربط التجارة بالحد من الفقر وذلك في إطار استعراضه السنوي لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

١- يحيط علماً مع التقدير بالجهود التي بذلتها أمانة الأونكتاد في إلقاء مزيد من الضوء، عن طريق ما تقوم به من بحوث وتحليل للسياسات، على العلاقة المعقدة بين التجارة والحد من الفقر وفي زيادة فهم المزيح الصحيح من السياسات الوطنية والعالمية المطلوبة لوضع أقل البلدان نمواً على مسار النمو الاقتصادي المستدام والتنمية؛

٢- يسلم بالتحديات الهائلة التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال التنمية والحد من الفقر، والتي تتطلب بذل جهود وطنية ودولية خاصة من أجل التصدي للتخلف والفقر الهائل من حيث عمقهما واستمراريتهما؛ وينبغي أن تركز هذه الجهود على سياسات واستراتيجيات متكاملة تهدف إلى جعل التجارة الدولية محركاً أكثر فعالية للتنمية والحد من الفقر. ويصدق هذا بوجه خاص على أقل البلدان نمواً؛

٣- يلاحظ مع القلق عدم إحراز تقدم في أقل البلدان نمواً في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية وأهداف برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً. فما زال الفقر في أقل البلدان نمواً ظاهرة جماهيرية على الرغم من العملية الواسعة النطاق والعميقة الخاصة بتحرير التجارة ومن الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في هذه البلدان، ولا سيما في سياق برامج التكيف الهيكلي، منذ الثمانينات؛

٤- يشدد على الحاجة الملحة إلى اتباع استراتيجيات إنمائية تستجيب للاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً. ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات تخفيف الديون ودعم المساعدة الإنمائية الرسمية ودعم التدفقات الاستثمارية وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق ووجود نظام تجاري دولي أكثر مواتة، فضلاً عن إطار اقتصادي كلي محلي مواتٍ من أجل جعل التجارة الدولية تعمل على الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً؛

٥- يؤكد على الضرورة المطلقة لبناء القدرات في أقل البلدان نمواً، ولا سيما في ميدان التجارة، ويرحب بالإسهامات المقدمة من الشركاء في التنمية بغية زيادة دعمهم المالي لتمكين الأونكتاد من أن يزيد، في حدود ولايته، من إسهاماته في تنفيذ الإطار المتكامل المنقح للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً وذلك في عدد متزايد من البلدان المستفيدة؛

٦- يوصي، عملاً على تمكين "البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية" من الوفاء على نحو كامل وفعال بالمهام المسندة إليه، بأن تراعى كما ينبغي النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في تخصيص الموارد لهذا البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.